

## قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥

بنقرير بعض الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١— تصرف إعانة غلاء المعيشة وفقاً للفوائد المقررة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٥ وتغنى هذه الإعانة من المخصص المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي سمع للعاملين المدنيين والعسكريين ، كما تغنى من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجرور والمرتبات وما في حكمها .

مادة ٢— لا تدخل إعانة غلاء المعيشة المشار إليها في المادة السابقة في حساب الأجر المنصوص عليه في قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

مادة ٣— ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٥

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٥

تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن حساب مدد عمل سابقة للعاملين في هيئة النقل العام لمدينة القاهرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١— يستبدل بالبند رقم ٣ من المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن حساب مدد عمل سابقة للعاملين في هيئة النقل العام لمدينة القاهرة النص الآتي :

” ٣— أن يبدى صاحب الشأن للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الرغبة كتابة في حساب هذه المدد خلال ميعاد غایته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ ”

## قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥

بيان تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١— مع عدم الإخلال بالأنظمة الخاصة التي تقرر إعانة غلاء المعيشة أكثر تفاصلاً اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٥ إعانة غلاء المعيشة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للنسبة التالية :

١٠٪ من الأجر للعامل الأعزب .

١٥٪ من الأجر للعامل المتزوج .

١٧,٥٪ من الأجر للعامل الذي يعول ولداً أو أكثر .

وتتغير هذه النسب بتغير الحالة الاجتماعية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتغير الحالة .

وتحتاج العاملة المتزوجة إعانة غلاء بالنسبة المقررة للأصل الأعزب إذا كانت هي وزوجها يعملان عند صاحب عمل واحد .

ونتعامل الأوضاع التي تعول أولاداً معاملة العامل الذي يعول ولداً أو أكثر .

مادة ٢— لا يسرى حكم المادة الأولى على العمال المتدربين أو المتدربين كما لا يسرى على العامل الذي يتلقى أجراً مقداره خمسون جنيهاً في الشهر . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتجاوز ما يتلقاه العامل من أجر وإعانة غلاء خمسين جنيهاً في الشهر .

مادة ٣— يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية في أول يناير سنة ١٩٧٥ أو الأجر عند الالتحاق بالخدمة بالنسبة لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ .

مادة ٤— تغنى الإعانة المنصوص عليها في المادة الأولى من جميع الضرائب والرسوم المقررة على الأجر . ولا يدخل في حساب الأجر في تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ٥— مع عدم الإخلال بأية مقوية أشد من صوص عليها في قانون آخر يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز ٢٠ جنيهاً وتنعد العقوبة بمتعدد الحال الذين وقت في شأنهم المخالف .

مادة ٦— ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات